رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

2

شرح منظومة ابن فرح

للحافظ ابن عبد الهادي الحنبلي

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

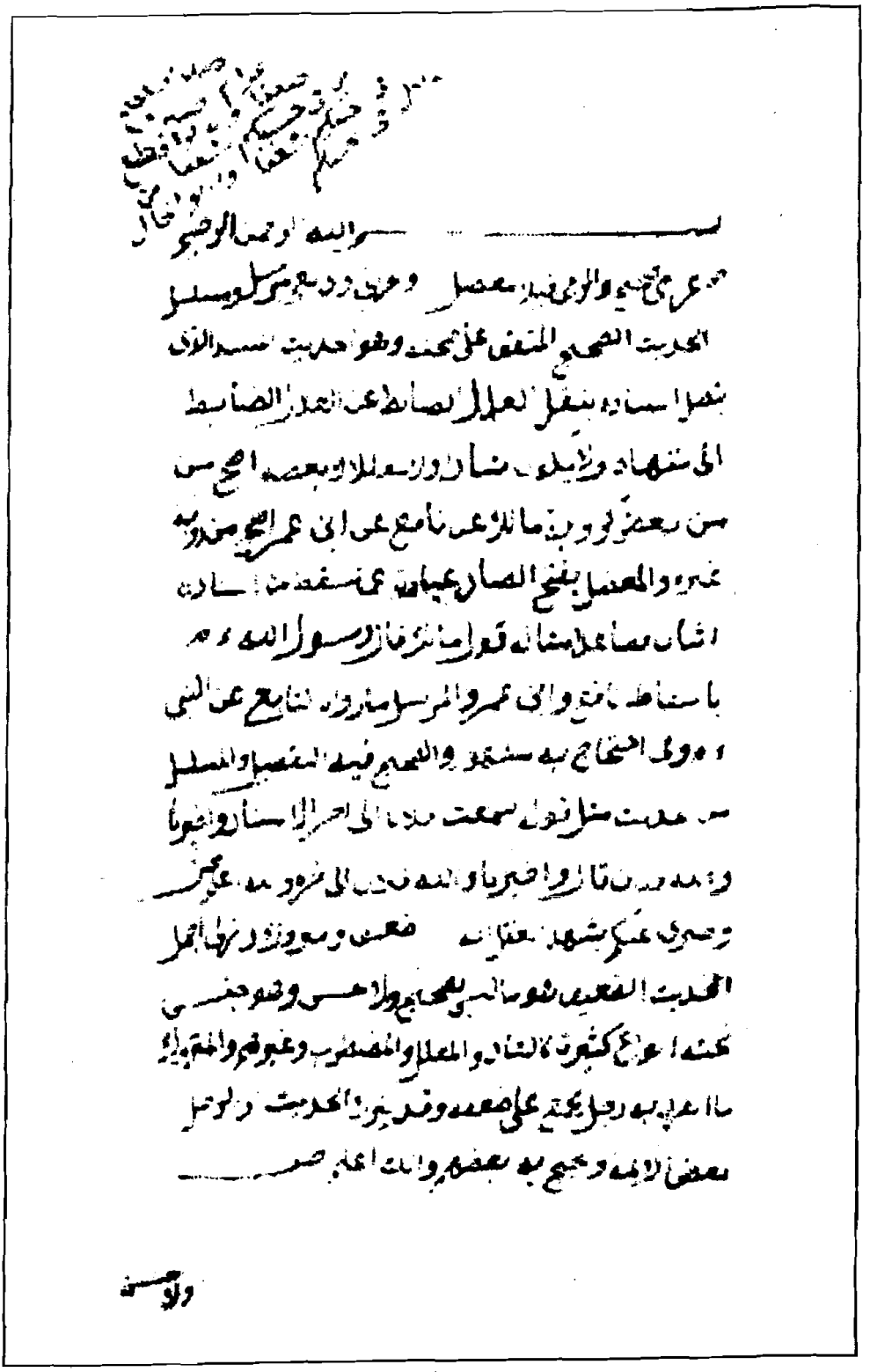

صورة الصفحة الأولى من المخطوطة

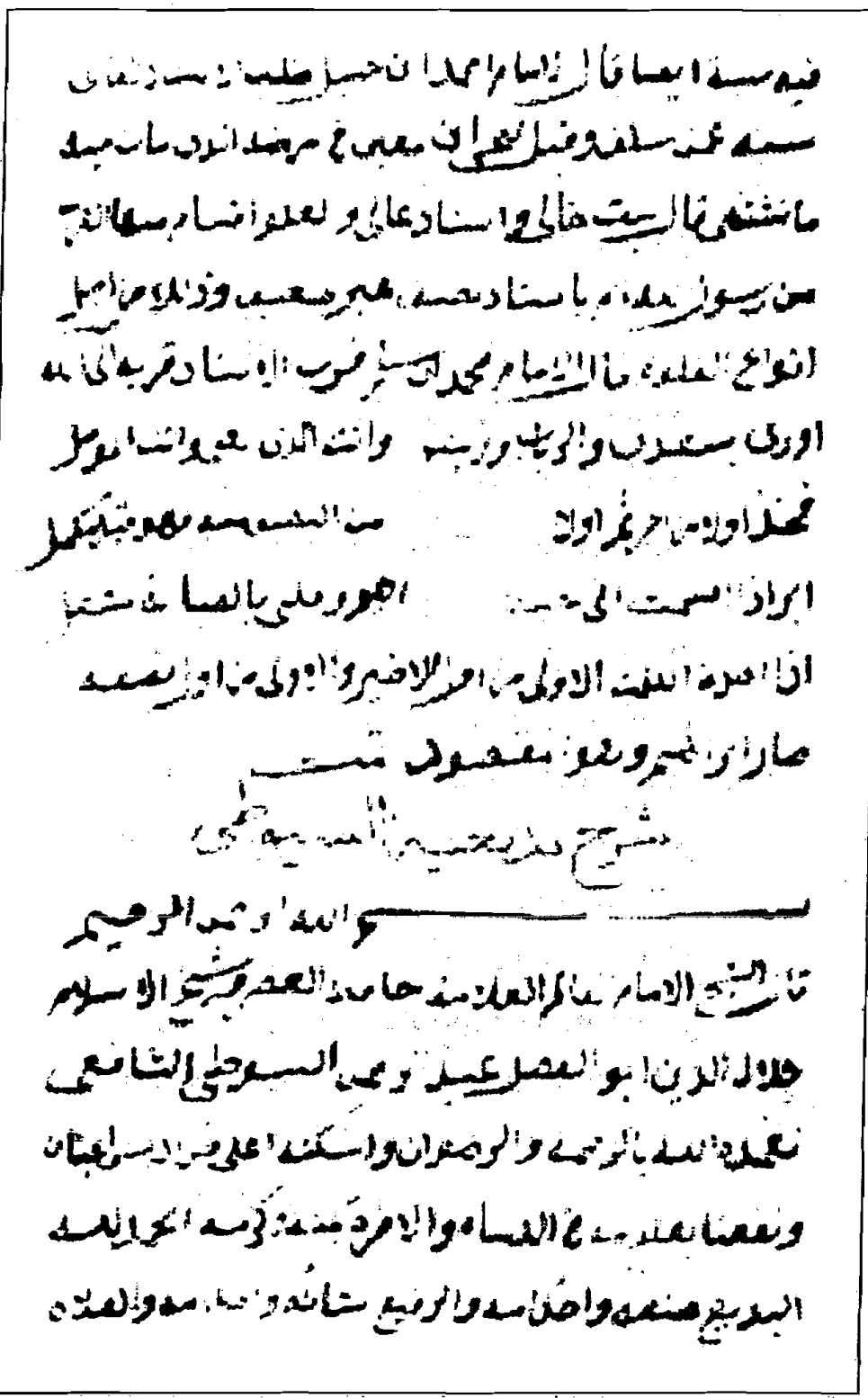

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوطة

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ترجمة الحافظ ابن عبد الهادي

هو شمس الدين أبو عبد اللَّه محمد بن عماد الدين أبي العباس أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي بن محمد بن يوسف بن قدامة المقدسي الجماعيلي الأصل الدمشقي الصالحي الحنبلي، الشيخ الحافظ المقرىء الفقيه النحوي، ولد سنة 705هـ، وقرأ القرآن بالروايات، وسمع ما لا يحصى من المرويات، أخذ عن أبيه وعن أبي بكر بن عبد الدايم وعيسى المطعم وغيرهم، ولازم الحافظ المزي.

قال الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ: «الإمام الأوحد الحافظ ذي الفنون.. اعتنى بالرجال والعلل وبرع وجمع وتصدى للإفادة والاشتغال في القراءات والحديث والفقه والأصول والنحو وله توسع في العلوم وذهن سيال».

له عدة مصنفات، منها: أحاديث الجمع بين الصلاتين في الحضر، الأحاديث الضعيفة التي يتداولها الفقهاء وغيرهم، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتعليقه على العلل لابن أبي حاتم، وتنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، وشرح تسهيل الفوائد لابن مالك، والصارم المنكي في الرد على السبكي وغيرها.

توفي رحمه اللَّه سنة 744هـ.

***

من مصادر ترجمته:

تذكرة الحفاظ للذهبي (4/ 1508).

الوافي بالوفيات للصفدي (2/ 161).

ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (2/ 436).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى اللّه على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قال الشيخ الإمام العالم أبو العباس أحمد بن فرح الإشبيلي رحمه اللّه تعالى ورضي عنه وأرضاه:

1 ـ غَرَامي صَحِيحٌ وَالرَّجَا فِيك مُعْضَلُ وَحُزْني وَدَمعِي مُرْسَلٌ، وَمُسَلْسَلُ

قال الشيخ الإمام العلاّمة أبو عبد اللّه محمد بن عبد الهادي:

الحديث **الصحيح** المتفق على صحته: هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً.

وبعضه أصح من بعض، فرواية مالك عن نافع عن ابن عمر أصح من رواية غيره.

والمُعضَل: ـ بفتح الضاد المعجمة ـ عبارة عما سقط من إسناده اثنان فصاعداً.

مثاله: قول مالك: «قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلم»، بإسقاط نافع وابن عمر[1].

والمرسل: ما رواه التابعي عن النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم.

وفي الاحتجاج به خلاف مشهور؛ والصحيح فيه التفصيل.

والمسلسل من الحديث: مثل قولهم: «سمعت فلاناً»، قال: «سمعت فلاناً».. إلى آخر الإسناد.

و «أخبرنا واللّه فلان»، قال: «أخبرنا واللّه فلان»، إلى آخره.

***

(1) **قلتُ**: هذا التمثيل يقتضي اشتراك المعضل والمعلق، والذي استقر عليه اصطلاح المتأخرين: تخصيص المعلق بما كان السقط فيه من أول السند من تصرف مصنف كمالك هنا، والمعضل ما سقط منه اثنان فأكثر في أثنائه، واللّه تعالى أعلم.

2 ـ وَصَبْرِي عَنْكُمْ يَشْهَدُ الْعَقْلُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ، وَمَتْرُوكٌ وَذُلِّيَ أَجْمَلُ

الحديث **الضعيف**: هو ما ليس بصحيح ولا حسن.

وهو جنس تحته أنواع كثيرة: كالشاذ، والمعلل، والمضطرب، وغيره.

والحديث **المتروك**: هو ما انفرد به رجل مجمعٌ على ضعفه.

وقد يَترك الحديث أو الرجل بعض الأئمة ويحتجُ به بعضهم، واللَّه سبحانه أعلم بالصواب وأحكم.

* * *

3 ـ وَلا حَسَنٌ إلاّ سَمَاعُ حَدِيثِكُمْ مُشَافَهَةً يُمْلَى عليَّ فَأَنْقُلُ

الحديث **الحسن**: قيل: هو ما عُرف مخرجه واشتهرتْ رجاله. وقيل: هو الحديث الذي فيه ضعف قريب مُحْتَمَل.

وقد اختلفوا في حده اختلافاً كثيراً، ولم يضبطوه بضابطٍ شافٍ[1].

وقيل: هو ما كان رواته أهل الصدق؛ لكن لم يبلغ درجة الصحيح؛ لكونه غير حافظ أو متقن.

---

(1) قلت: الواقع أن إيجاد تعريف دقيق للحديث الحسن أمر غير ميسور، ولهذا اختلف المحدثون في تعريفه، حتى قال بعضهم: «إنه لا مطمع في تمييزه»، وقال العلاّمة الطيبي في «الخلاصة»: «اعلم أن هذا المقام صَعْبٌ مُرْتَقَاهُ، وعَقَبَةٌ كَؤُودَةٌ»، وقال الذهبي رحمه اللَّه: «وفي تحرير معناه اضطراب... ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فإنا على إياس من ذلك».

وقال البرشنسي في ألفيته:

الْحَسَنُ الْكَلاَمُ فِيهِ مُنْتَشِرْ وَلَيْسَ فِي حَدٍّ صَحِيحٍ قَدْ حُصِرْ

وما ذلك إلا لأن الحديث الحسن هو في مرتبة وسطى بين الصحيح والضعيف، فهو كما يقول بعضهم: «في رواته مقال لكن لم يظهر فيه مقتضى الرد فيحكم على حديثه بالضعف، ولا يسلم من غوائل الطعن فيحكم لحديثه بالصحة».

يقول الحافظ ابن كثير رحمه اللَّه: «وهذا النوع لما كان وسطاً بين الصحيح والضعيف في نظر الناظر، لا في نفس الأمر، عَسُرَ التعبير عنه وضبطه على كثير من أهل هذه الصناعة، وذلك لأنه أمر نسبي يَنْقَدِحُ عند الحافظ ورُبَّما تَقْصُرُ عنه عبارته».

والمعتمد في تعريف الحديث الحسن عند جمهور المتأخرين، تعريف الحافظ ابن حجر رحمه اللَّه تعالى حيث قال: «وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند، غير معلل ولا شاذ، هو الصحيح لذاته... فإن خفَّ الضبط فالحسن لذاته».

وصورته أن نقول ـ كما بين الحافظ رحمه اللَّه تعالى ـ: «الحديث الحسن هو الحديث الذي اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط من غير شذوذ ولا علة قادحة».

وقد يكون رجال إسناد الحديث متفق على توثيقهم وحفظهم وإتقانهم، ولا يكون الحديث صحيحاً، بل يكون حسناً أو ضعيفاً؛ لعلة مؤثرة فيه، أو شذوذ، أو اضطراب، أو غير ذلك.

والمشافهة: هي السماع من لفظ الشيخ، وهي أرفع من القراءة عليه، واللَّه سبحانه أعلم.

* * *

4 ـ وَأَمْرِيَ مَوْقُوفٌ عَلَيكَ وَلَيْسَ لِي عَلَى أَحَدٍ إلاَّ عَلَيْكَ المُعَوَّلُ

الحديث **الموقوف**: هو ما يُروى عن الصحابة من أقوالهم وأفعالهم ونحو ذلك، فيُوقف عليهم، ولا يُتجاوز به إلى رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلم مرفوعاً إليه.

* * *

5 ـ وَلَوْ كَانَ مَرْفُوعاً إلَيْكَ لَكُنْتَ لِي عَلَى رَغْمِ عُذَّالِي تَرِقُّ وَتَعْدِلُ

الحديث **المرفوع**: قيل: هو ما أُضيف إلى رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلم.

* * *

6 ـ وَعَذْلُ عَذُولِي مُنكَرٌ لاَ أَسِيغُهُ وَزُورٌ، وتَذْلِيسٌ يُرَدُّ وَيُهْمَلُ

الحديث **المنكر**: ما انفرد به مَن لم يبلغ في الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده.

نحو حديث أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي اللَّه عنها: أن رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلم قال: «**كلوا البلح بالتمر، فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه، ويقول عاش ابن آدم حتى أكل الجديدَ بالخَلِقِ**».

تفرد به أبو زكير، وهو شيخ صالح، أخرج له مسلم في كتابه، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده، بل تكلم فيه ابن معينٍ وغيره، واللَّه أعلم[1].

(1) الحديث رواه النسائي في الكبرى (4/ 166)، وابن ماجه في سننه (2/ 1105)، وأبو يعلى في مسنده (7/ 356)، والحاكم في مستدركه (4/ 135)، والبيهقي في شعب الإيمان (5/ 112) كلهم من طريق أبي زكير عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي اللَّه عنها مرفوعاً به.

وقد تفرد به أبو زكير هذا. وقول المصنف رحمه اللَّه: وهو شيخ صالح، كذا قال الخليلي=

والتدليس المذموم: هو أن يروي الرجل الحديث عن شيخ عاصره أو سمع منه في الجملة ولم يسمع منه ذلك الحديث الذي رواه عنه؛ بل سمعه من ضعيف أسقطه، كتدليس بقية والوليد وغيرهما، بخلاف تدليس ابن عيينة وغيره ممن يدلس على الثقات، فإنه ليس بمذموم، واللَّه سبحانه أعلم.

***

7 ـ أُقَضِّي زَمَانِي فِيكَ مُتَّصِلَ الأَسَى وَمُنْقَطِعاً عَمَّا بِهِ أَتَوَصَّلُ

الحديث **المتصل**: هو الذي اتصل إسناده، فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه.

ومطلَقُه يقع على المرفوع والموقوف.

مثال المتصل المرفوع من الموطأ: مالك عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد اللَّه، عن أبيه، عن رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلم.

ومثال المتصل الموقوف: مالك عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر قوله.

والمنقطع: هو الحديث الذي لم يتصل إسناده، بأن يكون سقط منه رجل أو اثنان أو ثلاثة أو أكثر[1]، واللَّه أعلم.

***

= في الإرشاد، ومداره صلاحيته في دينه جرياً على عادتهم في إطلاق الصلاحية حيث يريدون بها الديانة أما حيث أريد في الحديث فيقيدونها ويتأيد بباقي كلامه: فإنه قال غير إنه لم يبلغ رتبة من يحتمل تفرده.

وأما قول المصنف: أخرج له مسلم في كتابه، فإنما أخرج له في موضع واحد متابعة.

والحديث قد صرح بأنه منكر: النسائي بعد إخراجه، وابن عدي حيث أورده في ترجمة أبي زكير من الكامل، والعقيلي، حيث قال في ترجمة أبي زكير في ضعفائه: لا يتابع على حديثه، وأما حديث هشام بن عروة، فلا يعرف إلا به. والذهبي في اختصار المستدرك، حيث قال: حديث منكر، ولم يصححه المؤلف. وأورده ابن حبان في ترجمة أبي زكير في كتابه المجروحين، وقال: وهذا كلام لا أصل له من حديث النبي صلّى اللَّه عليه وآله وسلم.

وقد مثل به أيضاً للحديث المنكر: ابن الصلاح في مقدمته (ص: 80)، والعراقي في ألفيته، والسخاوي في فتح المغيث (1/ 203)، والسيوطي في تدريب الراوي (1/ 240) وغيرهم.

(1) قلت: فعلى هذا يدخل فيه المرسل والمعلق والمعضل، ولكن المحققين من علماء الحديث خصوا المنقطع بما لا تنطبق عليه صورة المرسل أو المعلق أو المعضل، فيقال في حده: «ما سقط من إسناده راوٍ أو أكثر قبل الوصول إلى الصحابي، بشرط عدم التوالي، وأن لا=

8 ـ وَهَا أَنَا فِي أَكْفَانِ هَجْرِكَ مُدْرَجٌ تُكَلِّفُنِي مَا لاَ أُطِيقُ فَأَحْمِلُ

الحديث **المدرج**: هو ما أُدرج في حديث رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلم من كلام بعض رواته؛ بأن يذكر الصحابي أو من بعده عقيب ما يرويه من الحديث كلاماً من عند نفسه، فيرويه مَن بعده موصلاً بالحديث غير فاصل بينهما بذكر قائله، فيلتبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال؛ فيتوهم أن الجميع عن رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلم، وذلك يقع في الحديث كثيراً.

* * *

9 ـ وَأَجْرَيتُ دَمْعِي فَوْقَ خَدِّي مُدَبَّجا وَمَا هِيَ إلاَّ مُهْجَتِي تَتَحَلَّلُ

المدبَّج في الحديث: هو أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر، كأبي هريرة وعائشة، ومالك والأوزاعي، وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين ـ رضوان اللَّه عليهم أجمعين ـ.

فإن روى أحد القرينين عن الآخر ولم يروِ الآخرُ عنه لم يُسمَ مدبجاً، كرواية سليمان التيمي عن مسعر من غير عكس، واللَّه سبحانه أعلم.

* * *

10 ـ فَمتَّفِقٌ جِسمِي وَسُهْدِي وَعبرتِي وَمُفْتَرِقٌ صَبْرِي وَقَلْبِي المُبَلْبَلُ

11 ـ وَمُؤْتَلِفٌ وَجْدِي وَشَجْوِي وَلوْعَتِي وَمخْتَلِفٌ حَظِّي وَمَا مِنْكَ آمَلُ

وأما **المتفق والمفترق**: فهو ما اتفق خطاً ولفظاً، بخلاف المؤتلف والمختلف؛ فإن فيه الاتفاق في صورة الخط مع الافتراق في اللفظ.

وللمتفق والمفترق أقسام كثيرة، ومن بعض أمثلته: أبو عمران الجوني اثنان:

أحدهما التابعي: عبد الملك بن حبيب، **والثاني** اسمه: موسى بن سهل، بصري سكن بغداد، يروي عن هشام بن عمار وغير، وروى عنه دُعْلُج بن أحمد وغيره.

= يكون في أول السند».

فقولنا: «قبل الوصول إلى الصحابي»: قيد يخرج به المرسل.

وقولنا: «بشرط عدم التوالي»: قيد يخرج به المعضل.

وقولنا: «أن لا يكون أول السند»: قيد يخرج به المعلق.

ومن ذلك: محمد بن عبد اللَّه الأنصاري اثنان متقاربان في الطبقة:

أحدهما: الأنصاري المشهور، القاضي أبو عبد اللَّه شيخ البخاري.

والثاني: كنيته أبو سلمة، ضعفوه.

ومن ذلك: محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري اثنان؛ كلاهما في عصر واحد، وكلاهما يروي عنه الحاكم أبو عبد اللَّه وغيره، فأحدهما: هو المعروف بأبي العباس الأصم. **والثاني**: أبو عبد اللَّه الأخرم الشيباني، ويُعرف بالحافظ دون الأول، واللَّه سبحانه أعلم.

والمؤتلف والمختلف: وهو ما يتفق في الخط صورته ويختلف في اللفظ صيغته، كـ«عثام بن علي» و«غنَّام بن أوس»، ويسير بن عمرو وبُشير بن يسار، وحَرِيز بن عثمان وجرير بن عبد الحميد، وحُضَين بن المنذر وحصين بن عبد الرحمن.

* * *

12 ـ خُذِ الْوَجْدَ مِنِّي مُسْنَداً، وَمُعَنْعَناً فَغَيْرِي بِمَوْضُوعِ الْهَوَى يَتَحَلَّلُ

قال الحافظ أبو بكر الخطيب: **المسند** عند أهل الحديث: هو الذي اتصل إسناده من رواية أوله إلى منتهاه. وأكثر ما يُستعمل ذلك فيما رُوي عن النبي صلّى اللَّه عليه وآله وسلم دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم.

وفي المسند خلاف غير هذا[1].

وأما **الإسناد المعنعن**: فهو الذي يقال فيه «عن فلان عن فلان»، وعدَّه بعض الناس من قبيل المرسل، والصحيح الذي عليه الجمهور أنه من قبيل المتصل، وحكاه أبو عمرو الداني إجماعاً.

والحديث **الموضوع**: هو المُفتَعَل المُختلق المصنوع، الذي اختلقه واضعه، وهو شر الأحاديث الضعيفة، ولا يحل لأحد عَلِمَ حاله روايته في أي معنى كان إلا مقروناً ببيان وضعه.

ويعرف كون الحديث موضوعاً: بإقرار واضعه[2]، أو بركاكة

---

(1) وانظر: ما سبق تقريره في حاشيتنا على الرسالة السابقة.

(2) كما أقر معلى بن عبد الرحمن الواسطي عند موته أنه وضع في فضل علي بن أبي طالب سبعين حديثاً. [انظر: ضعفاء العقيلي 4/ 215، والكشف الحثيث، ص: 259].

لفظه[1]، أو غير ذلك[2]، واللّه سبحانه أعلم.

* * *

13 ـ وَذِي نُبَذٌ مِنْ مُبْهَمِ الحُبِّ فَاعْتَبِرْ وَغَامِضُهُ إِنْ رُمْتَ شَرْحاً أَطَوَّلُ

المبهم من الحديث: هو ما جاء عن غير مسمى، نحو: سفيان عن رجلٍ عن الزهري.

وأما **الاعتبار**: فذَكَر الحافظ أبو حاتم بن حبان أن طريق اعتبار الأخبار مثاله: أن يروي حماد بن سلمة حديثاً لم يُتابع عليه، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم؛ فينظر: هل روى ذلك ثقة غير أيوب عن ابن سيرين؛ فإن وجد علِمَ أن للخبر أصلاً يرجع إليه، وإن لم يجد ذلك، فثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة رضي اللّه

---

(1) لاستحالة أن يصدر ذلك من أفصح من نطق بالضاد، قال ابن حجر: «المدار في الركة على ركة المعنى، فحيثما وجدت دلت على الوضع، وإن لم ينضم إليها ركة اللفظ، لأن هذا الدين كله محاسن والركة ترجع إلى الرداءة، أما ركة اللفظ فلا تدل على ذلك لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى فغير ألفاظه بغير فصيح، نعم إن صرح بأنه من لفظ النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم فكاذب».

ومن ركاكة المعنى: الإفراط بالوعد والوعيد الشديد على الأمر الصغير، أو الوعد العظيم على الفعل اليسير، كما يوجد كثيراً في حديث القصاص، مثل من صلّى كذا فله سبعون داراً في كل دار سبعون ألف بيت، في كل بيت سبعون ألف سرير، على كل سرير سبعون ألف جارية!!!.

(2) نحو التاريخ، بأن يعين الراوي للحديث تاريخ مولده أو سماعه بما لا يمكن معه الأخذ عن شيخه، أو يقول: إنه سمع في مكان يعلم أن الشيخ لم يدخله.

من ذلك: ما قاله أبو ذر الهروي: سمعت نصر الأندلسي كان يحفظ ويفهم ورحل إلى خراسان، قال: خرجت إلى عكبراء فكتبت عن شيخ بها عن أبي خليفة وعن ابن بطة، ورجعت إلى بغداد، فقال الدارقطني: إيش كتبت عن ابن بطة؟، قلت: كتاب السنن لرجاء بن مرجا، حدثني به عن حفص بن عمر الأردبيلي، عن رجاء بن مرجا. فقال الدارقطني: هذا محال!! دخل رجاء بن مرجا بغداد سنة أربعين، ودخل حفص بن عمر سنة سبعين، فكيف سمع منه!!.

وحكى الحسن بن شهاب نحو هذه الحكاية عن الدارقطني وزاد: أنهم أبردوا بريداً إلى أردبيل، وكان ولد حفص بن عمر حياً هناك، فعاد جوابه أن أباه لم يروه عن رجاء بن مرجا، ولم يره قط!!، وأن مولده كان بعد موته بسنتين!!. قال: فتبع ابن بطة النسخ التي كتبت عنه، وغيَّر الرواية وجعل مكانها عن أبي البراء حبان عن فتح بن شخرف عن رجاء!!».

عنه، وإلا فصحابي غير أبي هريرة رواه عن النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم، فأي ذلك وجد يعلم به أن للخبر أصلاً يرجع إليه، وإلا فلا.

والغامض من الحديث: ما تكون صورته صورة المتصل ولا يكون كذلك[1].

مثاله: ما رواه عبد الرزاق عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة قال: قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلم: «**إن وليتموها أبا بكر فقويٌ أمين**..» الحديث.

فهذا صورته صورة المتصل وهو منقطع في موضعين؛ لأن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري، وإنما سمعه من النعمان بن أبي شيبة الجندي عن الثوري، ولم يسمعه الثوري أيضاً من أبي إسحاق، وإنما من شَريك عن أبي إسحاق، واللّه سبحانه وتعالى أعلم.

***

14 ـ عَزِيزٌ بِكُمْ صَبٌّ ذَلِيلٌ لِعِزِّكُمْ وَمَشْهُورُ أَوْصَافِ المُحِبِّ التَّذَلُّلُ

15 ـ غَرِيبٌ يُقَاسِي البُعْدَ عنْكَ وَمَا لَه وحَقِّك عَن دَارِ الْقِلَى مُتَحَوَّلُ

الغريب من الحديث: كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يُجْمَعُ حديثهم؛ إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يُسمى «**غريباً**»، فإذا روى عنهم رجلان أو ثلاثة واشتركوا في حديث: يُسمى «**عزيزاً**»، فإذا روى الجماعة عنهم حديثاً: يُسمى «**مشهوراً**»، واللّه أعلم.

***

16 ـ فَرِفْقاً بِمَقْطُوعِ الوَسائِلِ ما لَهُ إلَيك سَبِيلٌ لاَ وَلاَ عنْك مَعْدِلُ

المقطوع من الحديث غير المنقطع، ويُقال في جمعه: مقاطع ومقاطيع. وهو: ما جاء عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم وأفعالهم.

***

(1) كذا قال رحمه اللّه تعالى، والذي فسره به الأمير: أنه إشارة إلى علم غريب الحديث، ولعل قول الأمير هو الأولى والظاهر، وإن كان قول الحافظ ابن عبد الهادي رحمه اللّه محتملاً من كونه إشارة إلى الحديث المعل، ولم يتعرض لذلك ابن جماعة، وأما الحافظ ابن قطلوبغا فذكر الاحتمالين معاً، وظاهر كلامه يشير إلى ترجيح الاحتمال الذي ذكره الأمير، واللّه تعالى أعلم.

17 ـ فَلا زِلتَ في عِز مَنيعٍ وَرِفعَةٍ وَلاَ زِلتَ تَعْلوُ بالتَجَنِّي فَأَنْزِلُ

أصل الإسناد أولاً خصيصةٌ فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسُنَّةٌ بالغة من السنن المؤكدة.

قال ابن المبارك: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء.

وطلب العلو فيه سُنَّةٌ أيضاً، قال الإمام أحمد بن حنبل: طلب الإسناد العالي سُنَّة عن من سلف.

وقيل ليحيى بن معين في مرضه الذي مات فيه: ما تشتهي؟ قال: بيتاً خالياً وإسناداً عالياً.

والعلو على أقسام:

منها: القرب من رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلم بإسناد نظيف غير ضعيف، وذلك: من أجل أنواع العلو.

قال الإمام محمد بن أسلم: قرب الإسناد قربةٌ إلى اللَّه عزّ وجلّ، واللَّه أعلم.

* * *

18 ـ أُوَرِّي بِسُعدَى وَالرَّبَابِ وزَيْنَبٍ وَأَنْتَ الذِي تُعنى وأنْت المُؤمَّلُ

19 ـ فَخُذْ أوَّلا مِن آخرٍ ثُمَّ أوَّلاً مِنَ النِّصْفِ مِنْهُ فَهوَ فِيهِ مُكَمَّلُ

20 ـ أَبَرُّ إذَا أقْسَمْتُ أنِّي بِحُبِّهِ أَهِيمُ وَقَلْبِي بالصبابة مُشْعَلُ

إذا أخذت الكلمة الأولى من البيت الأخير، والأولى من أول نصفه، صار «إبراهيم» وهو المقصود، واللَّه سبحانه أعلم.

تَمَّت